



الموسم السابع ملتقى بحر العلوم للحوار

دور العراق في النظام الدولي الجديد من منظور عراقي – التحديات والفرص



خريف ٢٠٢٤
الملخص التنفيذي



الموسم السابع
ملتقى بحر العلوم للحوار

دور العراق في النظام الدولي الجديد من
منظور عراقي

التحديات والفرص

خريف 2024
الملخص التنفيذي

أولاً: السياق العام:

شهد الموسم السابع من ملتقى بحر العلوم للحوار انعقاد خمس طاولات مستديرة فكرية وحوارية رصينة في خريف 2024، وشارك فيها نخبة من السياسيين والخبراء والباحثين العراقيين، تناولت بامعان موقع العراق في خضم التحولات الجارية في النظام الدولي. انطلقت هذه الندوات من قناعة بأن العراق لا يعيش بمعزل عن ديناميكيات التغيير العالمي، بل هو جزء منها، ويتأثر بها ويؤثر فيها، سواء من حيث الجغرافيا السياسية، أو الثقل الاقتصادي، أو التوازنات الإقليمية.

تناولت المحاضرات والحوارات موضوعات متعددة من قراءة نظرية في مفهوم المصلحة الوطنية والأمن القومي، مروراً بتحويلات موازين القوى العالمية وتداعياتها الإقليمية، ووصولاً إلى سبل استعادة العراق لدوره الإقليمي والدولي، وبرزت في مجمل الطروحات أسئلة مركزية حول: هل يمتلك العراق رؤية استراتيجية واضحة؟

كيف يوضع نفسه بين الشرق والغرب؟ ما السبيل لبناء قرار سيادي داخلي يعزز الدور الخارجي؟ وهل يمكن للعراق أن يكون فاعلاً لا متلقياً في المعادلات الدولية؟

جاءت المحاضرات الخمس لتشكّل مساراً تحليلياً متكاملًا، يدعو إلى تجاوز الدور التقليدي، وإعادة تعريف مكانة العراق في بيئة دولية متعددة الأقطاب تتسارع فيها التكتلات، وتُعاد فيها صياغة مراكز القوة والنفوذ.

تأتي هذا الحراك في لحظة مفصلية يمر بها النظام الدولي، حيث تتغير توازنات القوة التقليدية، وتتعدد مراكز النفوذ السياسي والاقتصادي، وتزداد الحاجة إلى أدوار وسيطة وفاعلة من دول "الطوق الثالث" – ومنها العراق.

وقد سلّطت المحاضرات الضوء على موقع العراق من هذه التحولات، وعلاقته بالقوى الكبرى، وإمكاناته الذاتية، وموقعه كوسيط إقليمي، مع التركيز على المصلحة الوطنية العراقية كمرتكز لتحرك خارجي فاعل.

ثانياً: التشخيص العام للواقع العراقي:

أجمعت الرؤى المختلفة على أن العراق ما يزال يواجه أزمة في تحديد دوره الإقليمي والدولي بسبب ما يلي:

- ضعف وضوح الرؤية الاستراتيجية في السياسة الخارجية.
- تشظي القرار السياسي بين مراكز متعددة وعدم وجود صوت موحد باسم الدولة.



- الاعتماد المفرط على الموارد الريعية (النفط) مما يُضعف مناعة القرار السيادي ويُبقي الاقتصاد تحت رحمة الأسواق الدولية.
- الارتباطات الفئوية الإقليمية لبعض القوى الداخلية التي تحدّ من قدرة العراق على التوضع كوسيط نزيه وفاعل.

ثالثاً: أهم المسارات المقترحة:

1. إعادة بناء الرؤية الاستراتيجية العراقية:

- تطوير مفهوم "المصلحة الوطنية" بصيغة شاملة.
- التحول من ردود الفعل الدبلوماسية إلى سياسة خارجية استباقية.

2. تعزيز المكانة الإقليمية للعراق:

- وجود قرار سياسي مركزي موحد.
- بناء مؤسسات دبلوماسية مرنة ومحترفة.
- تأسيس مراكز دراسات استراتيجية مستقلة.

3. تحقيق التوازن بين القوى الكبرى:

- تبني صيغة "تعدد الشراكات" بدلاً من "التبعية لمحور".
- الانخراط في منظومات دولية متعددة.
- 4. تفعيل القوة الناعمة العراقية:
- توظيف التنوع الثقافي والديني للعراق للتأثير الخارجي.
- دعم المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والإعلام.

رابعاً: توصيات تنفيذية لصنّاع القرار:

1. إعداد وثيقة وطنية للسياسة الخارجية تُعرض على البرلمان وتُناقش مع مراكز البحوث.
2. إعادة هيكلة وزارة الخارجية ومعهد الخدمة الخارجية.
3. إطلاق برنامج "العراق الوسيط" بالشراكة مع منظمات دولية.



4. ربط السياسة الخارجية بالتنمية عبر مشاريع اقتصادية وجيوسياسية.
5. الانخراط في مسارات متعددة الأطراف شرط توافقها مع السيادة الوطنية.
6. ضمان وحدة الخطاب السياسي والإعلامي في القضايا الدولية الحساسة.



(1)

**محاضرة الدكتور محسن عبد العزيز الحكيم¹
"دور العراق في النظام الدولي الجديد"
بين السيادة والتحول العالمي
16 تشرين الثاني/نوفمبر 2024**

أولاً: المحاضرة:

ناقش السيد الحكيم الدور الذي يمكن للعراق أن يؤديه ضمن خارطة النظام الدولي المتغير، مشيراً إلى أهمية تحديد المصالح الوطنية التي تمثل أساس الأمن القومي، ومنها السيادة، والاستقلال السياسي، والازدهار الاقتصادي، ووحدة التراب الوطني، والردع العسكري.

ركزت المحاضرة على التحولات الكبرى التي شهدتها النظام الدولي، بدءاً من النظام الثنائي القطبية إبان الحرب الباردة، إلى الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة، وصولاً إلى النظام المتعدد الأقطاب الذي يتشكل اليوم مع صعود الصين. سلط السيد الحكيم الضوء على المشروع الصيني "الحزام والطريق" بوصفه مشروعاً حضارياً اقتصادياً ذا طابع عالمي يتحدى الهيمنة الغربية، ويهدف إلى السيطرة على طرق التجارة وتعزيز النفوذ الصيني عبر القوة الناعمة والاقتصادية، مع دعم عسكري تدريجي.

أشار إلى المقاربات الأربع التي يمكن للعراق أن يتبعها: التوجه نحو الغرب، أو نحو الشرق، أو إلى كليهما، أو تشكيل مشروع حضاري إسلامي مستقل.

وتوقفت المحاضرة مطولاً عند عوامل تشكل مستقبل النظام الدولي، ومنها الطاقة، والنقل، والتقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي والرقمنة.

خلصت إلى أن العراق، رغم التحديات البنيوية في داخله، يمتلك عناصر قوة تؤهله للعب دور فاعل في المرحلة المقبلة إذا توفرت الإرادة والاستراتيجية.

¹ الدكتور السيد محسن عبد العزيز الحكيم نائب رئيس تيار الحكمة الوطني، دكتوراه في التخطيط الاستراتيجي، ماجستير وبكالوريوس في القانون الدولي، عمل مستشاراً سياسياً للمرحوم والده رحمه الله. شارك في العديد من المشاريع التي تعدها الملتقى منها أزمة العراق سيادياً وأزمة التعديلات الدستورية ومشروع ظمأ العراق.

حدّد السيد محسن الحكيم أربع مشكلات عراقية رئيسية: ضعف الهوية الوطنية، غياب نموذج الحوكمة، تحديات مجتمعية داخلية، ومشكلة التنمية في ظل غياب الأولويات الفلسفية، مقترحاً رؤية استراتيجية متكاملة تبدأ من تعريف المصالح الوطنية وتنتهي برسم طريق للتموضع الدولي المتزن.

ثانياً: أبرز المداخلات والتعقيبات:

عكس الموضوع اهتماماً واضحاً بطبيعة موقع العراق في النظام الدولي الجديد وضرورة الانتقال من الطرح التحليلي إلى التوصيف العملي لمسارات السياسة الخارجية. تمحورت المداخلات حول ثلاث مجموعات رئيسية:

1- إشكالية تحديد المفهوم: ما المقصود بـ"المصلحة الوطنية" في السياق العراقي، وطُرحت إشكالات نظرية حول تنوع تعريفاتها في أدبيات السياسة، وطريقة ترجمتها في دولة متعددة المكونات مثل العراق

2- علاقة الامن القومي بالتنمية: تم التأكيد على أن أي مقارنة للأمن القومي يجب أن تُربط بالتنمية المستدامة، لا سيما في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وطُرحت تساؤلات حول إمكان تحقيق تنمية فعلية دون بيئة إقليمية مستقرة أو أدوات ردع فاعلة.

3- الموقع الإقليمي والتحديات الدولية: عُرِضت تساؤلات حول قدرة العراق على التوضع كطرف فاعل بين القوى الدولية والإقليمية، في ظل صراعات المحاور، والتغيرات في موازين القوى. كما طُرحت ملاحظات نقدية حول الأداء الخارجي للعراق وافتقاره إلى رؤية استراتيجية واضحة.

في تعقيباته، ركّز الحكيم على أن المفاهيم الكبرى – كالمصلحة الوطنية والأمن القومي والتنمية – يجب أن تُفهم بصورة تكاملية لا تجزئية، وهي لا تنفصل عن بعضها في التجربة العراقية أوضح أن المصلحة الوطنية لا تُختزل في مطلب واحد، بل تشمل أبعاداً متعددة مثل السيادة، وحدة الأرض، الاستقلال السياسي، التنمية الاقتصادية، والردع. كما شدد على أن العراق لن يكون فاعلاً في النظام الدولي الجديد ما لم يُعد بناء "العقل السياسي الاستراتيجي"، ويخرج من حالة التشطي الداخلي التي تنعكس مباشرة على موقعه الخارجي. ورأى أن استعادة الثقة بين الدولة والمجتمع، وإشراك الأجيال الشابة التفكير الاستراتيجي، يمثلان بوابتين ضروريتين لأي نهوض عراقي إقليمي ودولي.





(2)
محاضرة الدكتور نوفل أبو الشون²
"دور العراق في النظام الدولي الجديد"
عقد العراق الثلاثية
26 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

أولاً: المحاضرة:

استعرض الدكتور نوفل أبو الشون الإطار المفاهيمي للنظام الدولي ومكوناته وأشكاله المختلفة عبر التاريخ، مبيناً أن النظام الجديد في طور التشكل يتجه نحو التعددية القطبية مع صعود الصين وروسيا، وتراجع النموذج الأحادي القطبية الذي ميز مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

ركز المحاضر على عناصر التأثير والنفوذ للدول في النظام العالمي المعاصر، مشيراً إلى أن القوة لم تعد عسكرية فقط، بل تشمل الاقتصاد، الدبلوماسية، التكنولوجيا، البيئة، الفضاء، الأمن الغذائي، والتحكم في سلاسل الإمداد.

وأوضح أن مراكز النفوذ اليوم تتطلب امتلاك أدوات مركبة من "القوة الصلبة" و"القوة الناعمة"، وأن الدول الصغيرة والمتوسطة أصبحت تؤدي أدواراً ذات تأثير متنامٍ بفضل الدبلوماسية النشطة والانخراط في التحالفات الاقتصادية والبيئية والثقافية.

سلط الضوء على مساهمة العراق التاريخية في تشكيل عدد من التكتلات مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة أوبك، وحلف بغداد، معتبراً أن المشاركة في هذه الأطر عكست محاولات العراق للتموضع في سياق التغيرات الإقليمية والدولية.

لكن العراق، بحسب المحاضر، يواجه اليوم عوائق بنيوية تحول دون تفعيله لدوره الدولي، أهمها: غياب الاستقرار السياسي، الانقسامات الطائفية، الفساد المالي والإداري، الاعتماد المفرط على النفط، هشاشة البنية التحتية، تدهور التعليم، تحديات بيئية ومناخية، تدخلات إقليمية، وغياب الرؤية الاستراتيجية بعيدة المدى.



² الدكتور نوفل أبو الشون الحسن، عمل مديراً تنفيذياً لمجموعة BCG في تكساس، وباحثاً زائراً في معهد الشرق الأوسط في واشنطن، وعمل كملحق تجاري في واشنطن ومسؤول العلاقات الخارجية في حكومة السيد المالكي، وكذلك عمل مديراً لمكتب رئيس الوزراء السابق الدكتور حيدر العبادي.





كما نوه إلى ضعف العراق في التنوع الاقتصادي والدبلوماسية الاقتصادية، ما يحد من قدرته على اجتذاب الاستثمارات الخارجية. وطرح أبو الشون توصيفاً لفرص الدول الصغيرة والمتوسطة في النظام الجديد، مشيراً إلى أن هذه الدول يمكن أن تلعب أدوار وساطة فاعلة، أو تتحول إلى مراكز تجارية أو استثمارية (كحال فيتنام، سنغافورة، الكويت، النرويج)، من خلال التركيز على أدوات مثل التعليم، البيئة، الدبلوماسية المتعددة الأطراف، والابتكار.

شدد الدكتور أبو الشون على أن العراق لا يمكن أن يستعيد مكانته إلا عبر معالجة تحدياته البنيوية الداخلية أولاً، ومن ثم بناء سياسة خارجية واضحة تعتمد على مبدأ المصلحة الوطنية المتوازنة مع الانفتاح المدروس على المحاور الإقليمية والدولية، دون الانخراط التابع أو المتصادم مع أي محور.

وأكد أن تحقيق هذه الرؤية يتطلب إعادة صياغة علاقة الدولة بالمجتمع، واعتماد نموذج نخوي عقلاني قادر على صناعة القرار الاستراتيجي في ظل بيئة سياسية واقتصادية مستقرة.

ثانياً: أبرز المداخلات والتعقيبات:

تضمنت المحاضرة عدداً من المداخلات والأسئلة التفاعلية التي ركزت على محاولة توسيع النقاش من التحليل النظري إلى استشراف السياسات الواقعية. ويمكن تصنيفها في المحاور التالية:

1. الإطار المفاهيمي للنظام الدولي الجديد: طُرحت أسئلة حول الفروقات الدقيقة بين مفاهيم "النظام الدولي" و"النظام العالمي"، ومدى واقعية فكرة التحول من الأحادية القطبية إلى التعددية، ودور العراق في هذا التحول ضمن توازنات القوى.

2. موقع العراق في المعادلات الدولية: عُرِضت تساؤلات حول ما إذا كان العراق يتمتع بأدوات حقيقية للموضع، أم أن غيابه عن الفعل الخارجي يعكس أزمة بنيوية في مؤسسات الدولة. كما أثارت ملاحظات حول الحاجة لتطوير أدوات التأثير الناعم والربط بين الأمن والسياسة الخارجية.

3. دور المؤسسات الإقليمية والدولية: ناقش الحضور دور العراق في المنظمات الإقليمية مثل الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، ومدى جدوى الانخراط فيها في ظل تراجع فعالية هذه الكيانات.



في تعقيباته، أوضح المحاضر أن الحديث عن النظام الدولي الجديد يجب أن يُفهم ضمن ديناميكيات الصراع والتفاعل بين القوى الكبرى، مع التأكيد أن الفرصة متاحة أمام الدول المتوسطة – مثل العراق – للعب أدوار توازن إقليمي إذا ما أعادت ترتيب بيتها الداخلي.

أكد أن العراق لا يحتاج فقط إلى إصلاح في السياسة الخارجية، بل إلى إعادة بناء "الوظيفة الدولية للدولة العراقية"، مشدداً على أن التموضع لا يكون بالحياد السلبي، بل بالانخراط الذكي، الذي يجمع بين الواقعية السياسية والمصالح الوطنية. كما دعا إلى تبني مفهوم "السياسة الخارجية المنتجة"، التي توظف الثقافة والاقتصاد والمجتمع المدني كأدوات للتأثير، وعدم حصر العلاقات الدولية بالإطار الأمني والدبلوماسي التقليدي.





(3)
محاضرة الدكتور عباس كاظم³
"دور العراق في النظام الدولي الجديد"
من المجارة الى المبادرة
10 كانون الأول/ديسمبر 2024

اولاً: المحاضرة:

افتتح الدكتور عباس كاظم محاضراته في سياق إحياء "يوم النصر" على تنظيم داعش، مؤطراً هذا الحدث في إطار الدفاع عن الوجود الوطني، مؤكداً أن العراق، على عكس دول مثل أفغانستان، أثبت قدرته على الاستمرار رغم الأزمات.

وأكد أن تجربة ما بعد 2003، رغم كل التحديات، لا تزال صامدة، وأن بناء المستقبل لا ينفصل عن أمن الإقليم، لاسيما سوريا. تناول المحاضر التحول التاريخي لمفهوم "النظام العالمي"، معتبراً أنه لم يعد مجرد هيمنة قوة كبرى، بل أصبح اليوم أفقاً متعدد الأقطاب والمصالح والتفاعلات.

وبيّن أن العراق ليس في موقع انتظار التحول، بل هو في قلب هذا التحول، لكنه يحتاج إلى إعادة تعريف لنفسه داخلياً ليكون لاعباً خارجياً مؤثراً. أكد كاظم أن الخطاب الغربي عن النظام الدولي الجديد غالباً ما يرتبط بأدبيات "نظرية المؤامرة"، لكنه في حقيقته يعكس رغبة الدول الكبرى في إعادة ترتيب النظام وفق مصالحها، كما فعلت بعد الحربين العالميتين.

وقال إن التحدي ليس في المؤامرات، بل في غياب مشروع وطني داخلي يؤهل العراق للانخراط في النظام الجديد من موقع الفاعل لا المفعول به.

واعتبر أن مفتاح التأثير يبدأ من الداخل، من خلال إصلاح النظام السياسي، ووضع عقد اجتماعي جديد يضمن تمثيل الجميع دون الوقوع في فخ الهويات الفرعية. كما شدد على ضرورة تبني سياسة خارجية تقوم على الحياد الإيجابي والانفتاح المتوازن، مع تجنب التورط في صراعات المحاور.

³ الدكتور عباس كاظم، باحث ومؤرخ، مدير برنامج العراق في المجلس الأطلسي بواشنطن، له العديد من المؤلفات من ضمنها (الحوزة تحت الحصار) وكتاب (ثورة العشرين)

في معرض حديثه عن التحولات الدولية، أوضح أن الصين وروسيا لا تسعيان إلى إسقاط النظام الليبرالي القائم بل إلى إعادة تشكيله بطريقة تضمن نفوذهما، وأن الولايات المتحدة تواجه تحديات داخلية تعرقل استمرار قيادتها الأحادية للعالم.

من هنا، يرى أن فرص الدول المتوسطة مثل العراق تكمن في تقديم نفسها كمركز استقرار وتفاعل بين القوى، إذا ما استثمرت موقعها الجيوسياسي والموارد التي تمتلكها.

دعا الدكتور كاظم إلى إنتاج "عقل سياسي عراقي جديد" ينظر إلى التحديات باعتبارها فرصاً للتغيير، وأن يُعاد فهم العراق كدولة طبيعية قادرة على بناء شراكات نفعية ومتوازنة في النظام العالمي. وشدد على أهمية استعادة مفهوم "الدولة" في الوعي الشعبي والسياسي، باعتبارها السبيل الوحيد لضمان مصالح المجتمع والدفاع عنها إقليمياً ودولياً.

ثانياً: المداخلات والتعقيبات:

تميزت هذه المحاضرة بحيوية تفاعلية لافتة، عبّر فيها الحضور عن رغبتهم في تجاوز السرد التاريخي إلى طرح تساؤلات إشكالية تتعلق بموقع العراق الحالي في النظام الدولي، وما يمكن أن يكون عليه مستقبلاً. وتوزعت المداخلات على عدة محاور:

1. أسئلة حول هوية العراق وموقعه: طُرحت تساؤلات متعددة حول ما إذا كان العراق قد استطاع تجاوز "عقدة الهوية" في النظام الدولي، وهل يمكن فعلاً أن يُنظر إليه اليوم كـ"وسيط إقليمي" بعد أن كان يُنظر إليه كمصدر للأزمات؟ كما أثّرت قضايا الانقسام السياسي والمجتمعي بوصفها عائقاً أمام بناء موقف خارجي موحد.

2. ملاحظات حول النظام العالمي والنموذج الليبرالي: أشار الحضور إلى تحولات في النظرية الليبرالية الغربية، حيث تغلب اليمين المتطرف في عدد من الدول الغربية، وتساءلوا عن دور العراق أو العالم العربي في تقديم مشروع مقابل للنموذج الغربي، لا سيما مع تصاعد النزعة الدينية والقومية في العالم.

3. إشكالية "ماذا نريد؟": أحد المحاور الأبرز في النقاش كان التوقف عند السؤال الوجودي للعراق: ما هو المشروع الذي يسعى له العراقيون؟ ما هو سقف الطموح؟ هل هو وطن تعددي ديمقراطي أم شيء آخر؟ طُرحت هذه الأسئلة بصيغ مختلفة، وعكست شعوراً عميقاً بعدم وضوح الأفق الوطني الجامع.



4. المتغير الإقليمي ودور إيران والولايات المتحدة: أثار الحضور مسألة النفوذ الإيراني في العراق وتغير أهداف إيران بعد الحرب السورية، كما طُرحت تساؤلات حول مستقبل العلاقة العراقية – الأميركية، وإمكانية الانفتاح على تركيا ضمن توازنات إقليمية جديدة.

في رده، شدد الدكتور عباس كاظم على أهمية التحول من السلوك التكتيكي إلى التفكير الاستراتيجي في العلاقات الدولية. واعتبر أن العراق – رغم معاناته من الانقسام الداخلي – يمتلك فرصة تاريخية لإعادة التوضع، إذا أحسن استثمار المرحلة الانتقالية في النظام العالمي.

وأكد أن من مصلحة العراق بناء تفاهات جديدة مع كل من إيران والولايات المتحدة، لا تقوم على التبعية، بل على توازن المصالح. كما أشار إلى أن فشل العراق في صياغة مشروع وطني جامع هو عائق جوهري، داعياً إلى نقاش صريح حول ما يريده العراقيون لأنفسهم كجماعات وهوية سياسية.

اختتم المحاضر بالتحذير من الركون إلى الوضع الراهن، وأكد أن قواعد اللعبة الدولية تتغير، والعراق إذا لم يتحرك بذكاء، سيتحول مجدداً إلى ساحة صراع بدلاً من أن يكون لاعباً فاعلاً.





(4)

محاضرة الدكتور طالب عزيز الحمداني⁴
“دور العراق في التحولات الإقليمية للنظام الدولي”
بين واشنطن وطهران
1 آذار/مارس 2025

أولاً: المحاضرة:

تناولت المحاضرة طبيعة العلاقات بين العراق والولايات المتحدة خلال فترة رئاسة دونالد ترامب، مسلطة الضوء على الفرص والتحديات في هذا السياق، من زاوية استراتيجية وسياسية واقتصادية.

وافتتحت الندوة بالتنويه إلى أهمية هذه العلاقات في ضوء موقع العراق الجيوسياسي وتعقيد المشهد الإقليمي. أوضح الدكتور الحمداني أن إدارة ترامب اتبعت سياسة قائمة على "الصفقات" والضغط الأحادي، مع إضعاف الأطر متعددة الأطراف التي كانت سائدة في العهود السابقة، ما أثر على تعاطيها مع العراق بوصفه أداة لضبط التوازن بين إيران وحلفاء واشنطن.

وبيّن أن الولايات المتحدة ركزت خلال تلك المرحلة على الحد من النفوذ الإيراني، من خلال الضغوط الاقتصادية على العراق فيما يتعلق بملف الطاقة، والحد من استخدام الدولار خارج السيطرة الأمريكية.

اقتصادياً، أشار الحمداني إلى أن واشنطن دفعت باتجاه تحديث النظام المالي والمصرفي العراقي وضبط تحويلات الدولار، ما انعكس على وضع السوق والتعاملات اليومية. كما فتحت مجالاً لشركات الطاقة الأمريكية للعودة إلى السوق العراقية، مقابل الالتزام ببعض الإصلاحات.

أما سياسياً، فقد شهدت العلاقة فتوراً في بعض المراحل بسبب تصاعد المطالبات الشعبية بإنهاء الوجود العسكري الأمريكي، خاصة بعد حادثة اغتيال القائدين سليمان سليماني والمهندس في كانون الثاني 2020، وما تبعها من قرار البرلمان العراقي بإنهاء التواجد الأجنبي. هذا القرار شكل اختباراً لتوازن الحكومة العراقية بين الحفاظ على السيادة، وتفادي القطيعة مع شريك استراتيجي كبير كالولايات المتحدة.

⁴ الدكتور طالب عزيز الحمداني، باحث أكاديمي، اطروحة في الدكتوراه من جامعة يوتا عام 1991 في النظرية السياسية للسيد محمد باقر الصدر ،

وأكد المحاضر أن موقع العراق بين محاور متنازعة جعله يواجه معادلة صعبة: إما الانحياز إلى أحد المحاور الإقليمية والدولية، أو تبني سياسة "الحياد الإيجابي"، وهي مهمة شاقة في ظل الضغوط المتقابلة من طهران وواشنطن وأنقرة والرياض. كما اعتبر أن العراق كان بحاجة لرؤية أكثر وضوحاً في سياسته الخارجية، تتمثل في إعادة تعريف المصالح الوطنية ضمن إطار غير متذبذب، خاصة في ظل المتغيرات الإقليمية كتطبيع بعض الدول مع "إسرائيل"، واتساع الهوة بين المحاور العربية والإسلامية.

دعا الدكتور الحمداني إلى أن يحدد العراق بوصلة سياسته الخارجية وفق مصالحه الاستراتيجية لا الآنية، وأن يبني على استقلالية القرار السياسي والأمني بعيداً عن "ردود الفعل". كما شدد على أن أي علاقة مع الولايات المتحدة أو غيرها يجب أن تُبنى على قاعدة الندية والتوازن، مستثمراً الموقع والموارد والقدرات العراقية.

ثانياً: المداخلات والتعقيبات:

تنوعت مداخلات الحضور في هذه المحاضرة بين الأسئلة السياسية المباشرة والملاحظات النظرية الممتدة، وركزت بشكل خاص على مستقبل العلاقات العراقية الأميركية في ظل التغيرات العالمية، ويمكن تلخيصها ضمن المحاور الآتية:

1. أسئلة حول مستقبل السياسة الأميركية: سأل عدد من المشاركين عن احتمالات تدخل أميركي مباشر في العراق على غرار النموذج السوري، وما إذا كانت واشنطن ما زالت بحاجة إلى العراق كـ "عدو استراتيجي" ضمن أدبيات الأمن القومي الأميركي.

2. قضايا تقسيم العراق والنفوذ الإقليمي: طُرحت تساؤلات عن واقعية سيناريو التقسيم داخل العراق، لا سيما في ظل استقلال إقليم كردستان، وتمايز المناطق الغربية والجنوبية. كما جرى النقاش حول مستقبل التموضع العراقي بين المحاور الإقليمية الثلاثة: محور التطبيع، محور الممانعة، والمحور التركي-الأميركي-القطري.

3. الملاحظات النظرية التاريخية: قدم بعض الحضور قراءات مستندة إلى نظريات كـ "ابن خلدون" و "بول كيندي"، للتنبؤ بمسار انهيار بعض الأنظمة الإقليمية واستمرار أنظمة



أخرى. ورُبط ذلك بمكانة العراق المستقبلية، باعتباره مرشحاً للبقاء بفعل توازن جغرافي وسكاني وتاريخي.

4. السؤال الاقتصادي – النفط والبدائل: طُرحت إشكالية الاعتماد الكلي على النفط، وسُئل المحاضر عما إذا كان العراق قادراً على تجاوز هذه الأحادية وبناء اقتصاد متنوع يقيه تقلبات السياسة الأميركية.

أجاب المحاضر بتأكيد أنه على أن الولايات المتحدة لا تزال تنظر إلى العراق من زاوية موقعه الجيوسياسي، لكنه لم يعد يحتل مركز الاهتمام في استراتيجيات الأمن القومي الأميركية كما كان بعد عام 2003.

وأوضح أن حضور العراق في الوثائق الرسمية الأميركية بدأ يتراجع، ما يشير إلى "إعادة تموضع" أكثر من "انسحاب". وحذر من أن العراق إذا لم يحدد خياراته الاستراتيجية بوضوح، فسيبقى ساحة مفتوحة للصراع بالوكالة بين القوى الإقليمية والدولية.

كما أشار إلى أن سياسة اللعب بين المحاور قد تكون قصيرة الأمد، لكنها تخلق هشاشة استراتيجية خطيرة. أما في الشأن الاقتصادي، فأكد أن استمرار الاعتماد على النفط يمثل "ثغرة سيادية"، ودعا إلى التفكير بجدية في بناء أمن اقتصادي بديل كأداة لتحرير القرار السياسي من الارتهاق الخارجي.





(5)

الطاوله المستديرة الخامسة بالتعاون مع CMI "دور العراق الإقليمي في المنطقة" الوساطة والدبلوماسية متعددة المسارات 21 كانون الأول/ديسمبر 2024

عُقدت الطاوله المستديرة بالتعاون بين ملتقى بحر العلوم للحوار ومنظمة CMI الفنلندية، تحت عنوان "دور العراق الإقليمي في الوساطة والتفاوض"، وذلك في سياق أعمال الموسم السابع للملتقى، واستهدفت تحليل قدرة العراق على توظيف موقعه الجغرافي والدبلوماسي في معالجة التحديات الإقليمية، لا سيما النزاعات والمشاكل المائية والمناخية.

الجلسة الأولى 5: العراق كوسيط بين إيران والسعودية

ناقشت الجلسة الأولى فرص العراق في لعب دور الوسيط الفاعل في الصراع الإقليمي بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية. انطلقت المداخلات من فرضية أن العراق، نظراً لموقعه الجيوسياسي والعلاقات المتوازنة التي تجمعها مع الجانبين، قادر على بناء نموذج وساطة إقليمي فعال.

أشار المتحدثون إلى تجربة بغداد في استضافة جولات الحوار بين طهران والرياض، وما ترتب عليها من انفراجة في العلاقات الثنائية تمثلت بإعادة التمثيل الدبلوماسي.

وبيّن المشاركون أن نجاح الوساطة العراقية مشروط بتعزيز الاستقرار الداخلي وبناء خطاب وطني موحد في السياسة الخارجية، وتحديد الملفات الخلافية الداخلية عن الدور الإقليمي.

الجلسة الثانية 6: دبلوماسية المياه ومواجهة التغير المناخي

⁵ شارك في الجلسة الأولى الدكتور محمد ياس خضير رئيس قسم العلوم السياسية في معهد العلمين للدراسات العليا، الدكتور محمد حسين بحر العلوم وكيل وزير الخارجية للعلاقات الثنائية، الدكتور علي فارس حميد كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين، الدكتور عماد المرسومي كلية القانون والعلوم السياسية/جامعة ديالى، الدكتور سعد عبيد علوان كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد، النائب عباس الجبوري: عضو لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العراقي.
⁶ شارك في الجلسة الثانية الدكتور جاسم الفلاحى الوكيل الفني لوزارة البيئة، الدكتور قاسم الجنابي مستشار مؤسسة بحر العلوم الخيرية، الدكتورة نجلة الوائلي مدير عام في وزارة البيئة، الدكتور وسام خلف مدير عام في وزارة الموارد المائية، الدكتور صادق الجواد من هيئة المستشارين، الدكتور محمد عجرش وزارة النفط/ شركة سومو.

ناقشت الجلسة الثانية ملف "دبلوماسية المياه" والتعاون الإقليمي في ظل تفاقم التغيرات المناخية، حيث طُرحت أزمة تقاسم المياه مع إيران وتركيا كنموذج لتحديات العراق المائية.

وأكد المتحدثون ضرورة الانتقال من خطاب الشكوى إلى خطاب المبادرة، عبر الانخراط في اتفاقيات إقليمية طويلة الأمد، وتفعيل أدوات القانون الدولي والضغط الدبلوماسي. وتم التأكيد على أهمية دبلوماسية المسار 1.5 التي توظف المجتمع المدني والخبراء لدعم التحركات الرسمية.

كما شددت الجلسة على أن العراق مطالب بتأسيس سياسة مائية خارجية تأخذ في الاعتبار الارتباط بين الأمن المائي والأمن الغذائي والاجتماعي، والتعامل مع المياه كأداة للتعاون وليس النزاع. ودعا الخبراء إلى الانفتاح على منظمات المياه الدولية، والانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة للمجاري المائية العابرة للحدود، كإطار قانوني يساعد العراق في تحسين شروط التفاوض. اتفق المشاركون على أن مستقبل العراق في النظام الإقليمي لا يكمن في القوة الصلبة، بل في قدرته على المبادرة والوساطة واستثمار عناصر القوة الناعمة.

وأكدوا أن اعتماد "الدبلوماسية المتعددة المسارات" هو الخيار الأمثل لتعزيز تموضع العراق، عبر تطوير الكوادر الدبلوماسية، وتبني مقاربات علمية لحل الأزمات الإقليمية، وتفعيل أدوات التفاوض البناء.

ثانياً: المداخلات والتعقيبات:

شهدت الطاولة المستديرة زخماً ملحوظاً من المداخلات الغنية، التي عكست تنوعاً في الخبرات والتجارب السياسية والدبلوماسية. توزعت المداخلات على محاور متعددة، أبرزها:

1. الإمكانيات الذاتية للعراق كوسيط: عبّر المشاركون عن رؤيتهم بوجود رصيد معنوي وثقافي يؤهل العراق لأداء دور الوسيط الإقليمي، مستندين إلى موقعه الجيوسياسي، وتعددته القومي، وامتداده العشائري والديني، لكنهم في الوقت نفسه تساءلوا: هل تتوفر وحدة القرار السياسي اللازمة لدعم هذا الدور؟ وهل هناك استراتيجية خارجية متكاملة توظف هذه الإمكانيات؟

2. قراءة لتجربة الوساطة السعودية-الإيرانية: طرحت تساؤلات دقيقة حول ما إذا كانت الوساطة العراقية مجرد مسعى شكلي أم أنها قادت فعلياً إلى التقارب بين الطرفين. وأثيرت

ملاحظات نقدية حول لماذا انتهت المصالحة في بكين وليس بغداد؟ وهل امتلاك القرار السياسي الخارجي بالكامل شرط لنجاح الوساطة؟

3. الدروس من التجارب الدولية: تم استحضار تجارب أخرى في الوساطة مثل باكستان مع طالبان وفنلندا في تجربتها التاريخية عبر وثيقة هلسنكي. وتم اقتراح الاستفادة من هذه النماذج لبناء مؤسسة وساطة عراقية منهجية ترتبط بمراكز دراسات وسياسات.

4. إصلاح بنية الوساطة داخل الدولة: طرحت آراء نقدية حول غياب التنسيق بين مؤسسات الدولة، خصوصاً بين وزارتي الخارجية والأمن الوطني، واقترح بعض الحضور إعادة هيكلة معهد الخدمة الخارجية وتدريب الكوادر على أدوات الحوار والإقناع، لا على أداء المجاملة أو الرسمية فقط.

5. العوامل المؤثرة في نجاح الوساطة: سئل المحاضرون عن مدى تأثير العوامل الاقتصادية والأمنية في تمكين العراق كوسيط، وما إذا كان القبول من الطرفين كافياً أم أن العراق بحاجة إلى رافعة استراتيجية واضحة من الداخل والخارج.

أجمع المحاورون على أن العراق يمتلك فرصة تاريخية ليكون طرفاً مرناً في حل النزاعات، بشرط أن يُعاد بناء مؤسسات القرار السياسي على أسس واقعية وموحدة. كما أكدوا على ضرورة خلق "أجندة وطنية للوساطة" تتبناها الحكومة وتُدعم من البرلمان والمجتمع المدني، وليس مجرد مبادرات فردية أو موسمية.

ورأى عدد منهم أن دور الوسيط لا ينجح إلا إذا بُني على ثقة الأطراف بقدرة العراق على الحياد، وهو ما يتطلب ضبط المواقف الرسمية، وتناغم الإعلام الحكومي، وعدم التورط في سياسات المحاور.





الموسم السابع

ملتقى بحر العلوم للحوار

بغداد - الجادرية - 923 \ 34 \ 10

تلفون 07740299800 / 07809142409

www.bahralolomforum.com

Baghdad - Al-Jadriya - 923 / 34 / 10

Twitter X- @BahrAlolomForum

Info@bahralolomforum.com